مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر
اسم الكاتب: أ. عيسى خليفي، أ. فرحات سميرة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1652
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر *

أ. عيسى خليفي **
أ. فرحات سميرة ***

* تاريخ التسليم: 17/ 11/ 2015م، تاريخ القبول: 13/ 1/ 2016م.
** أستاذ محاضر/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر.
*** أستاذ/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر.

ملخص:

يسعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى توظيف المتاح من المعارف حول الاستثمار السياحي والسياحة الداخلية اللذين يشكلان أحد المتغيرات المؤثرة على تطور البلدان ونموها، يتوقف نجاح الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى قدرتها على زيادة معدلات الاستثمار بمختلف أنواعها و الاستثمار السياحي خاصة، لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع الاستثمارات السياحية وتنشيطها اليوم من الانشغالات الكبرى للدول لمدى أهميتها.

من هنا جاء هذا البحث حول السياحة الداخلية ومدى تأثرها بالاستثمار السياحي، فالجزائر باعتبارها دولة كغيرها من الدول الغنية بالثروات الطبيعية والثقافية، تحاول جاهدة الاهتمام والنهوض بالجانب السياحي الذي اهملته فترة كبيرة.

الكلمات الدالة: السياحة، السياحة الداخلية، الاستثمار السياحي، واقع الاستثمار السياحي و السياحة الداخلية في الجزائر.

The Impact of Tourism Investment on the Domestic Tourism in Algeria

Abstract:

We seek through this study to employ available knowledge about tourism investment and domestic tourism.Tourism nowadays affect the development and growth of countries and their success in achieving economic and social development.We try through this search to find ways to encourage and stimulate tourism investments that are of major concerns for states.

Algeria is a rich country with its natural and cultural resources, which affected tourism and encouraged tourist to come to it.

Key words: *Tourism, domestic tourism, tourism investment, reality of tourism and domestic tourism investment in Algeria.*

مقدمة:

يحظى الجانب السياحي باهتمام كثير من دول العالم، التي تعتمد اتباع خطط منهجية لتطوير السياحة وتنميتها نظرا لآثارها الإيجابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تساعد على قيام التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلد الواحد، خاصة السياحة الداخلية التي يعد فيها الاستثمار أمرا بالغ الأهمية، من خلال إقامة المشاريع السياحية الجديدة، وتوزيع الدخل بين الأفراد العاملين في هذا المجال ، ففكرة الاستثمار السياحي فكرة جد فعالة، يتم التخطيط لها بفتح آفاق الاستثمار أمام المستثمرين الوطنيين بخاصة، وحتى الأجانب بعامة، وهذا لزيادة الاستثمار وتنميته، فعلى سبيل المثال فإن تنوع المناطق الجزائرية الغنية بالثروات الطبيعية عامل جذب للسائحين من داخل البلد وخارجه لما لها من خصوصية فريدة، من حيث طبيعة السكان، وتنوع ثقافتهم، وكذا تنوع المناطق، والمناخ، والطبيعة المميزة والساحرة، من هنا تعد السياحة الداخلية استثماراً ضخماً تسعى الجزائر إلى تنميتها، خاصة في المناطق التي تتميز بمعالمها ذات الشهرة الدولية، سواء الصحراوية أم الجبلية أم الهضاب، والتي تحمل خصائص تمكنها من أن تحتل المراكز الأولى عالمياً في المجال السياحي، وبالتالي تصبح قطباً سياحياً كبيراً وحيزاً لجذب المستثمرين، لكن نجاح هؤلاء المستثمرين يتطلب جهوداً إضافية من قبلهم بتدعيم مشاريعهم السياحية بأفضل الخدمات والتسهيلات التي تجذب السائح، خاصة المحلي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في الكشف عن الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار السياحي في النهوض بالسياحة الداخلية وتطويرها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهري الآتي:

ما أثر الاستثمار السياحي على ترقية السياحة الداخلية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

- تحديد أهمية الاستثمار السياحي باعتباره عاملاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والازدهار و التطور.
- تسليط الضوء حول السياحة الداخلية وفوائدها و انعكاساتها على رفاهة الفرد.
- توضيح أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر خاصة و دول العالم بصفة عامة.

أسلوب الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج التاريخي التحليلي ومحاولة دراسة دور الاستثمار السياحي وتحليله والكشف عن أهميته ومميزاته.

أولا- السياحة الداخلية وآثارها الاقتصادية:

كلما اتضحت معالم السياحة واتجاهاتها وأهميتها، أصبح القيام بالاستثمار في هذا المجال ذا أهمية كبيرة، خاصة أن القطاع السياحي أصبح ينافس القطاع الصناعي من حيث الإيرادات، فالقطاع السياحي اليوم أصبح مصدراً مهما لتنشيط الاقتصاد داخل البلد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة الرفاهية الاجتماعية.

1. مفهوم السياحة الداخلية وأهميتها:

1.1.مفهوم السياحة و اشكالها:

- **مفهوم السياحة**

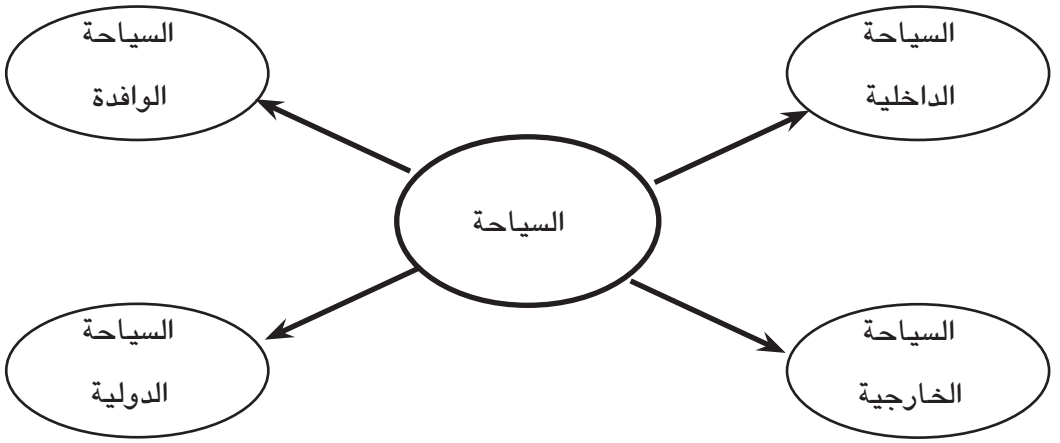
عرف Hunziher السياحة بأنها «مجموعة العلاقات والظواهر التي تنتج وتترتب على السعر وعلى إقامة مؤقتة لشخص ما في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة مؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يعود بربح ما على هذا الشخص». (الفاغوري، 2006، ص5)

- **اشكال السياحة:**

للسياحة أنواع عدة يمكن توضيحها في الشكل الآتي:

الشكل (1)

أنواع السياحة



المصدر: بتصرف: العاني، 2008، ص16.

حسب الشكل تنقسم السياحة إلى أربعة أنواع أساسية هي: (العاني، 2008، ص16)

- **السياحة المحلية (الداخلية) : وتتضمن مواطني البلد الذين يسافرون داخل بلدهم.**
- **السياحة الوافدة: تتضمن غير المقيمين المسافرين للبلد المقصد.**
- **السياحة الخارجية: تتضمن المقيمين المسافرين لبلد آخر.**
- **السياحة الدولية: تضم السياحة الوافدة والمحلية.**

فمن خلال هذه المفاهيم والفروع الاساسية للسياحة يتضح أن السياحة علاقات تتكون وثقافات تعرف، والغرض منها الاستمتاع والمغامرة، واكتشاف كل ما هو مجهول سواء داخل البلد أم خارجه، وسنركز في هذا البحث على السياحة الداخلية خاصة.

2.1. مفهوم السياحة الداخلية:

تعرف السياحة الداخلية بأنها تتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم، وتنفق فيها عملة محلية.(بلالطة، 2002، ص19)

كذلك تعني انتقال الأفراد داخل البلد نفسه، أي انتقال مواطني الدولة نفسها داخل بلدانهم، وهذا النوع من السياحة يحتاج إلى خدمات متنوعة وتشجيع مواطني البلد، وهذا يعدّ من أهم أنواع السياحة".(المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ص13)

كما عرفت بأنها: " تضم مواطني دولة ما لغرض الزيارة الأثرية والتاريخية والحضارية والرياضية...الخ في بلدهم نفسه، وهي متنوعة وشاملة و تتضمن مختلف الخدمات السياحية والإقامات حيث تتناسب مع كافة المستويات و الدخول الاقتصادية".(المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ص15)

3.1. أهمية السياحة الداخلية:

تشتد الحاجة يوماً بعد يوم إلى تسليط الضوء على السياحة الداخلية إذ إن نسبة كبيرة من الشرائح الاجتماعية لم يتح لها التعرف إلى بلدها وإلى معالمها الأثرية والسياحية والطبيعية حيث تقتصر النشاطات عن إطار الرحلات الفردية للعائلة أو لعدد من العائلات دون أن يكون هناك برنامج واضح للرحلة.(عادلة، ، 2009، ص10)

وركزت كثير من الأوساط السياحية مؤخراً على أهمية دور السياحة الداخلية في خلق سياحة مستدامة على مدار العام ، لأن هذه السياحة هي الأداة الأكثر ملاءمة للخروج من مأزق الأزمة العالمية التي طالت القطاع الاقتصادي في مختلف دول العالم.

توفر السياحة الداخلية تشغيلاً مستمراً للمنشآت والفعاليات السياحية المحلية، وهذا يعني إنعاشاً للأسواق الراكدة، من خلال تشغيل أيد عاملة إضافية في تلك المنشآت، وكذلك تنشيط عمل قطاعات أخرى تقدم خدمات للسياحة، كالنقل والأسواق المحلية بمختلف منتجاتها.ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن الاهتمام بهذا النوع من السياحة وتنشيطه ودفعه نحو الأمام ينطوي على رؤية ذات أبعاد تنموية تصب في مصلحة الاقتصاديات التي ترعى مثل هذا النشاط السياحي، غير أن هذا النوع من السياحة يعتمد أساساً على السائح المحلي، ولأنه كذلك فلا ينجح في منشآت خمس نجوم التي تطلب أسعاراً مرتفعة، وجلّ ما تحتاجه السياحة الداخلية منشآت ذات النجمتين، التي تتلاءم مع إمكانيات الشرائح الاجتماعية المتوسطة التي تطلب هذا النوع من السياحة، ما يعني مزيدا من الاستثمارات من هذا المستوى من التصنيف، وفي مختلف المواقع والمقاصد السياحية التي يفضل المواطن أو السائح الداخلي زيارتها، سواء أماكن السياحة الدينية أو الطبيعية أو سياحة الصحراء ، وهنا يبرز دور المستثمرين في إقامة مثل هذه الاستثمارات، سواء منشآت الإقامة أم الإطعام أم المنشآت الترفيهية أم المنتجعات والفنادق وغيرها، التي توفر الخدمة اللازمة بأسعار معقولة ومناسبة لإمكانات السائح الداخلي، والمطلوب تنشيط هذه السياحة وبأجور رمزية يستطيع أن يقصدها كل مواطن بعيداً عن النجوم السياحية التي يقتصر دورها على استقبال شريحة معينة من الناس الميسورين مادياً.ولأن هذه السياحة ركن أساس في الصناعة السياحية لأي دولة ترغب بتحقيق مستوى أعلى من

النمو الاقتصادي، ولأنها تسّرع الدورة الاقتصادية لأي نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي، وتدفع باتجاه استقرار اجتماعي أكبر في المناطق التي تنشط فيها هذه السياحة أي المدن والقرى المجاورة للمواقع الأثرية، كان لا بد من تكريس هذه الثقافة السياحية الداخلية. (عادلة، 2009، ص 11)

إن نجاح السياحة الخارجية لا يمكن أن يتحقق بدون نجاح السياحة الداخلية، لأن السياحة الداخلية تبدأ بمواطني البلد نفسه، حيث ينتقلون إلى أجزاء مختلفة من بلدهم، فيتعرف المواطن إلى الآثار و الأماكن المهمة في بلده فيكون سفيراً لبلده وممثلاً لها، فيؤدي هذا الانتقال إلى احترام السياح الأجانب وعدم الحقد عليهم، لأن مواطن البلد نفسه سوف يتمتع بالخدمات التي يقدمها بلده، وحيث لا يكون حكرا على الأجانب، فمن الطبيعي أن يقل كره مواطني البلد إلى السياح الأجانب، فضلا عن أن الدخل يوزع بين مواطني البلد وعدم تركيزه في منطقة معينة واحدة، كما يتم تحسين وتطوير البنية التحية للبلد..(عادلة، 2009، ص ص، 13 – 14)

2. الآثار الاقتصادية للسياحة الداخلية:

يعود الاهتمام بالسياحة في مختلف دول العالم إلى عدد من الآثار الإيجابية التي تنتج عنها، سواء على المستوى الجزئي أم الكلي للاقتصاد، **ويمكن تلخيص أثر السياحة على النشاط الاقتصادي الوطني في النقاط الآتية**: (سنوسي، ص ص 13 – 15)

- تحقيق درجة أعلى من التشغيل للموارد في الدولة.
- توزيع إنتاج عمليات التنمية على رقعة أكبر من البلد ودفع عجلة التنمية في الأقاليم المختلفة.
- التأثير الإيجابي على حركة المشروعات العامة كالطرق، ووسائل المواصلات، ووسائل الاتصال، والحدائق، والمتنزهات العامة.
- تحفيز الطلب على مستلزمات الأنشطة الترويجية من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية عن طريق توسيع أسواق جديدة للصناعات المحلية أو تكوينها.
- زيادة فرص الاستثمارات المتاحة أمام القطاع الخاص، مما يزيد من درجة مشاركته في عمليات التنمية الإقليمية، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة من ضرائب الأعمال.
- يؤدي نمو قطاع السياحة الداخلية إلى زيادة فرص العمل وخلق وظائف ومهن

جديدة، مما يزيد من نسبة التشغيل، ويقارب من توزيع الدخول، بالإضافة إلى تحقيق درجات أعلى من التخصيص الاقتصادي للموارد البشرية.

- تنمية المهارات الإدارية، حيث إن الاهتمام بالسياحة يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى طبقة إدارية متخصصة ومهارات من طبيعة خاصة قد لا تتوافر في القطاعات الأخرى، مما يعني الاتجاه إلى إنشاء كليات ومعاهد عملية، وتدريبية، ومراكز للبحوث بهدف استيفاء احتياجات القطاع السياحي من الموارد البشرية.
- زيادة التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة، أو على مستوى القطاع السياحي في حد ذاته.
- زيادة القيمة المضافة والناتج الوطني نتيجة زيادة الأجور المرتفعة للمهارات العاملة في القطاع السياحي والدخول والأرباح لأصحاب المشاريع السياحية بالإضافة إلى أثر زيادة درجة التكامل الرأسي والأفقي، ووجود عدد من المشاريع الحديثة.

ثانيا ـ مدخل نظري للاستثمار السياحي:

تعدّ الاستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال، وتأهيل اليد العاملة الفنية، وذلك بتنويع الخبرات في ميدان القطاع السياحي وإدخالها، وهذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية وزيادة التوسع في المناطق السياحية، فتعدّ الاستثمارات بعامة، الاستثمارات السياحية بخاصة صناعة القرن الحادي والعشرين، حيث إن هناك من الدواعي المغرية والمحفزة للأخذ بالاستثمارات السياحية بالرغم من وجود قيود ومحددات تتقيد بها تلك الاستثمارات، التي تعد أشد أنواع الاستثمارات حساسية لشروط قيامها واستمرارها وتطويـرها.

إن الاستثمار في أي قطاع من المؤشرات التي تبين مدى اهتمام الدولة به، فالدول خاصة النامية منها، وبالنظر إلى القدرات البشرية والمادية، والطبيعية التي تمتلكها، يبقى الاستثمار في قطاع السياحة لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية، ورغم المخططات التنموية التي يتبعونها خلال مدة زمنية طويلة، والتي لم تصل إلى النتائج المرجوة، فالسياحة تحتل المراتب الأخيرة في ترتيب القطاعات حسب حجم المبالغ الاستثمارية التي منحت لتنمية القطاع.

وتعد معرفة التدفقات النقدية المصاحبة للإنفاق الاستثماري أي للمقترح الاستثماري وتحديدها من الأمور الرئيسة عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتنحصر التدفقات النقدية هذه عادة في تكلفة الإنفاق أو كلفة الاستثمار المقترح، والعوائد المتوقعة منه.

(الاستثمار السياحي، 2011)

1. مفهوم الاستثمار السياحي:

للاستثمار السياحي عدة مفاهيم ندرج أهمها كالتالي:

تعرف المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي: " بأنه تلبية حاجيات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".(العاني، 2008، ص5)

وينظر إليه كذلك " بأنه القدرة على الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي، وإعداد رأس المال البشري في مجال السياحة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية وتحسينها، وتقديم أفضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة ".

ويعرف كذلك: "بأنه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي– المادي والبشري– بغية زيادة طاقة البلد السياحية، كالفنادق والمدن السياحية والطرق والنقل".

(أبو حمد، وسماكة، 2009، ص89)

2. التخطيط للاستثمار السياحي:

يتطلب إعداد الخطط السياحية أسسا معينة مع أن أسس التخطيط تعتمد على الأوضاع المحلية، فهناك قواعد عامة تطبق في مختلف مستويات التخطيط السياحي، فعلى مستوى تخطيط المنطقة يجب الأخذ في الاعتبار أنها جزء من الكل.ولهذا يجب أن يكون التكامل محققاً في التخطيط المحلي مع التخطيط العام، ومن جهة أخرى يجب أن يتحقق التكامل في الخطة المحلية نفسها للمنطقة.فالاستثمار يتم بطرق مختلفة كتحسين شبكة النقل، وإقامة فنادق تتوافر فيها أحسن الخدمات، وكذلك الاستثمار في العنصر البشري بتكوينه أحسن تكوين لغرض تقديم أفضل صورة عن المنطقة السياحية لجذب أكبر عدد من السائحين. فالتخطيط للاستثمار السياحي يعد مسعى القائمين على قطاع السياحة في أي دولة، خاصة منها الغنية بالثروات الطبيعية والبيئية المتنوعة.

يقتضي التخطيط للاستثمار السياحي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية بهدف ضمان استمرار صلاحية استخدام تلك الموارد في المستقبل كما هي، لان أهمية الاستثمار في السياحة مرتبط بتلك الموارد كسلع تجذب السياح.

3. الطرق المتبعة لتمويل الاستثمارات السياحية:

إن الحديث عن الاستثمار السياحي يجعلنا نتساءل حول كيفية تمويل هذه الاستثمارات التي خطط لها، إذ يعد التمويل من عوامل الإنتاج الأساسية لأي صناعة أو عمل، وبخاصة السياحة الداخلية التي تحتاج كل الإمكانات المادية والبشرية لتنفيذ كل ما خطط له.وما نشهده اليوم من تكثيف الجهود لتدعيم هذا القطاع الحساس والمهم في كل الدول ما هو إلا دليل على إدراك أهمية هذا العنصر الفعال في تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن توضيح كيفية التمويل الاستثمار السياحي في النقاط الآتية: (العاني، 2008، ص156)

- تقوم الدولة بتخصيص جانب من الأموال لتدعيم الجانب الاستثماري السياحي وتنشيطه.
- الإعفاءات الجنائية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة.
- زيادة في التوسعات السياحية بتهيئة المناطق المستهدفة المنعزلة وجعلها مناطق سياحية مهمة.
- القيام بالمهرجانات والاحتفالات السياحية الثقافية لجذب أكبر عدد من السياح، ودعوتهم للاستثمار في هذه المناطق.
- ترقية الاستثمار السياحي، والاستغلال العقلاني، والمتوازن للموارد السياحية، وبالتالي العمل على تثمين التراث السياحي للمنطقة لاسيما في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحي، والمواقع السياحية، بحيث يتم إنجاز منشآت سياحية بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي، حيث تتكفل الدولة بالأعباء المترتبة على إعداد الدراسات وأشغال التهيئة القاعدية وإنجازها إذا كانت داخل مناطق التوسع السياحي.

4. مناخ الاستثمار السياحي وحوافزه:

تبحث الاستثمارات في القطاع السياحي جملة من العوامل لمباشرة نشاطها في أي مكان، شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري في القطاعات الأخرى، ومن هذه العوامل ما يتعلق بمنظومة القوانين والتشريعات والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمار على ارض الواقع، سواء كان محلياً أم خارجيا، بالإضافة إلى توفير بنى تحتية ملائمة، ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع، ولا يستثنى من ذلك الوضع الأمني والاستقرار السياسي الذي يؤدي الدور الأكبر في عملية الاستثمار السياحي، (أبو حمد، وسماكة، 2009، ص90) **وهنا لا بد من إزالة المعوقات التي يمكن أن يواجهها**

المستثمر في مجال السياحة كافة، وخلق ظروف ومناخ للإسراع بعجلة الاستثمار والعمل على: (أبو حمد، وسماكة، 2009، ص90)

- وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف للمستثمر في مجال تطوير القطاع السياحي واعتباره من القطاعات المهمة التي يجب تنميتها وتطويرها، إذ من المهم في هذه الإستراتيجية تحديد ما هو مطلوب من المستثمر.
- أجراء المسح الميداني وإعداد الدراسات والبحوث عن المناطق السياحية والتراثية والدينية.
- توفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والطرق الرئيسية للمشاريع السياحية الاستثمارية.
- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال خلق حوافز إضافية للاستثمار، مثل منح إجازات الاستثمار وتسهيل القروض المالية من المصارف الحكومية والتجارية كي يأخذ القطاع الخاص دوره في هذا المجال.
- توفير الأمن للمشاريع الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال ليتمكنوا من العمل في ظروف مستقرة.
- الترويج الإعلامي للمناطق السياحية وزيادة الوعي الثقافي لدى عامة الناس.
- إلغاء التجاوزات والمخالفات على المواقع السياحية والأثرية وإعادة تأهيل البنية السياحية الأساسية.

ثالثا ـ أثر الاستثمار على السياحة الداخلية:

يؤدي الاستثمار في السياحة الداخلية دوراً بارزاً في تنشيط عجلة التنمية في المناطق التي تتميز بخصائص ومقومات سياحية عالية، **ويمكن توضيح هذا في النقاط الآتية**: (العاني، 2008، ص ص19 – 21)

- يقتضي جذب الاستثمار السياحي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد الأخرى المتعلقة بالسياحة الداخلية بهدف ضمان الاستمرار صلاحية استخدامها في المستقبل، كما تقدم بدورها الفوائد للمجتمع حاليا، لأن أهمية الاستثمار في السياحة الداخلية مرتبطة بالاعتماد على تلك الموارد كسلع تجذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية في المكان هي رأس المال الثابت، فإن كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة، فان السياحة تبقى بعيدة كل البعد عن المطلوب، لهذا فإن البداية في تحقيق الاستثمار لتلك المواقع، تبدأ من حمايتها، وصيانتها بشكل يمهد

لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشكل المناسب.

- تنمية السياحة الداخلية، وفق قواعد الاستثمار التي تؤمن تخطيطها وإدارتها الجهات المعنية مع استيعاب التعليمات المستخدمة للمحافظة على تلك الموارد من قبل السكان والسياح.
- عوائد السياحة الداخلية تنعكس على المجتمع المحلى، حيث يجب على السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم تلك الفوائد على أكبر شريحة من السكان المحليين، وبذلك يصبح أولئك السكان عنصرا داعما لتحقيق شروط الاستثمار في تلك المناطق.
- الإطار الحكومي لتنفيذ الاستثمار ضروري وحيوي لما يحويه من توجهات وتعليمات وضوابط تعمل السلطات المحلية على تطبيقها بمراقبة مستمرة وتتبع شامل.

يتطلب الاستثمار في السياحة الداخلية معرفة العلاقة القائمة بين العوامل الجاذبة للسياحة، والعوامل الجاذبة للاستثمار في السياحة وتوضيحها، فالعوامل الجاذبة للسياحة تنبعث من المزايا الطبيعية أو التراثية أو الثقافية للبلد، وغير ذلك مما يجذب السائحين، وكلما كانت عوامل الجذب السياحي أكثر تميزاً زادت قدرة البلد على جذب السائح إليها فيتسع سوقها السياحي، ويصبح هذا في حد ذاته دافعاً للمستثمرين ان يقيموا المنشآت السياحية، التي تمكن من خدمة هذا السوق، وهذه هي الصلة المباشرة بين العوامل الجاذبة للسياحة، والعوامل الجاذبة للاستثمار في السياحة.(حسنين، ص127)

رابعا ـ واقع الاستثمار السياحي في الجزائر و أثره على السياحة الداخلية:

أصبحت السياحة الداخلية، والاستثمار فيها أمراً بالغ الأهمية في معظم الدول، لأنها تسهم في دفع وإنعاش الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى تحقق الرفاهية للفرد سواء السائح أو المقيم في المنطقة.وتحتل السياحة الداخلية مكانة مهمة في الجزائر، خاصة وأنها تملك ثروات وتراثاً عريقاً، وموقعاً جغرافياً مميزاً بمناطقه المتنوعة من صحاري وهضاب وسواحل، فهذه المناطق لها جاذبية خاصة، مما يجعلها محط أنظار الدول التي تفتقر لهذه الثروات الطبيعية.

1. السياحة الداخلية بالجزائر:

تعد المناطق الجزائرية من أروع المناطق في العالم فهي غنية كثيراً بالشواهد التاريخية التي هي جزء من الذاكرة المحفوظة للمنطقة، ولهذا يسعى القائمون على قطاع السياحة في البلاد الى استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح في الجزائر خاصة في فصل الشتاء، لذا تعمل الجهات المعنية على القيام بتخفيضات في أسعار الإيواء والإقامة

بالفنادق في تلك المناطق الداخلية، تزامناً مع الموسم السياحي الشتوي الذي يشهد عادة إقبالاً سياحياً كبيراً.

- **سبل تحفيز السياحة الداخلية في الجزائر:**

من بين الاجراءات التي أعدتها الجزائر لتحفيز السياحة الداخلية نذكر الآتي:

- اتخذت شركة الخطوط الجوية الجزائرية من جهتها قراراً يقضي بتخفيض أسعار تذاكر السفر نحو الجنوب بين شهري سبتمبر و أبريل، وهذا لتشجيع المواطنين على السياحة الصحراوية، واكتشاف ما تزخر به هذه المناطق من الوطن.يتوزع السياح على الأغلب في 12 ولاية من بينها: ادرار، والاغواط، وبسكرة، وبشار، وتمنراست...الخ،

- تقوم الدولة الجزائرية بإقامة مهرجانات عديدة في تلك المناطق الصحراوية لجلب السياح داخل الوطن وخارجه للتعريف بمناطقها الصحراوية ومعرفة تراث كل منطقة،

- وكذا دعوة المستثمرين للاستثمار في القطاع السياحي الذي يفتح فرصاً ذهبية للصحراء الجزائرية التي تضم مناطق ومعالم سياحية فريدة في العالم، باعتبار تاريخها العريق وتنوع ثقافاتها، هذا فيما يخص السياحة الصحراوية.

- حظيت السياحة في المناطق الساحلية باهتمام السلطات الجزائرية، حيث حشدت لها امكانات هائلة لترقيتها وإعادة احيائها.

- لقد ذكر مدير ديوان السياحة أن الحكومة الجزائرية خصصت مبلغ 58 مليار دينار لإعادة تهيئة المنشآت السياحية العمومية، حيث خصص مبلغ 12 مليارا من المبلغ لإعادة تأهيل ثمانية (8) مراكز تزخر بالحمامات المعدنية بما فيها مركز العلاج بمياه البحر طالاسو تيرابي، الذي أكد مديره في وقت سابق انه سيعرف عمليات تأهيل واسعة النطاق قصد تطويره استجابة للمتطلبات الراهنة للزبائن سواء من الوطنيين أم من السياح الأجانب وذلك تكيفا مع المعايير المعمول بها عالميا.(مدير ديوان السياحة، تصريح للإذاعة الجزائرية، 2012)

2. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر:

يمكن تجسيد واقع الاستثمار السياحي في الجزائر على النحو الآتي: (بالجانب السياحي بالجزائر، 2009 – 2010)

عدّ المختصون أن تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي في الجزائر، وتأهيل المرشدين السياحيين إضافة إلى الترويج والدعاية، هي المفاتيح الأربعة الأساسية الكفيلة بضمان القاطرة السياحية الوطنية، وإعادة الروح إلى كنوزها البيئية والصحراوية والحموية

والجبلية والثقافية والدينية التي تزال مهمشة، وأجمع كذلك المسؤولون والمتعاملون في القطاع السياحي على ضرورة إنشاء طرق جديدة تمكن الجزائر من تدارك تأخره في المجال السياحي، طالما أن استقطاب الجزائر لمليوني سائح لا يمثل إنجازاً إذا ما قورن ذلك بإمكانات الجزائر الحقيقية، وما حققته دول الجوار في الحوض البحر المتوسط.

أدرك المسؤولون في الجزائر الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي كاقتصاد بديل يدعم التنمية المستدامة، ويدر موارد مهمة لتحقيق مداخيل، ويوفر مناصب شغل، لهذا أصبحت السياحة ومنذ سنة 2000 قطاعاً تنموياً اقتصادياً، والرهان الأكبر في الوقت الحالي يتركز على كيفية بناء الوجهة السياحية الجزائرية بناءً سليماً ودائماً، وإنعاش الفعل السياحي من خلال المخطط الوطني للتهيئة السياحية الممتدة إلى عام 2015 والاستجابة للمعايير الدولية، فضلا عن إعادة سياسة تكوين المرشدين السياحيين، ومخطط النوعية السياحية لترقية خدمات الهياكل الفندقية والسياحية عامة، والمخطط للتوجيه والاتصال والتسويق السياحي.

ووضح المسؤولون في قطاع السياحة التباينات التي تطبع السياحة الداخلية في الآونة الأخيرة، إذ إنها أكثر تركيزاً في الجنوب الكبير على غرار الطاسيلي، بينما غرب وشرق الصحراء كمناطق الساورة وتاغيت وواحات الوادي وبسكرة والاغواط...الخ ما زالت منسية ومحرومة من أي إقبال سياحي، لهذا تراهن الوزارة المعنية على ترقية السياحة في المناطق المذكورة، تبعا لكون السياحة الداخلية الصحراوية تتمتع هناك بطابع نوعي أكثر، لهذا بادرت الحكومة من خلال تشجيع الرحلات المباشرة وحث المتعاملين على الاستثمار في جانب النقل السياحي، واستغلال المواعيد التقليدية الجنوبية كما أقر المسؤول الأول عن القطاع السياحي مخطط بناء فنادق جديدة تحمل المواصفات الدولية، والتي لا تقلّ عن مائتي فندق في مخطط 2011 – 2014 كذلك رصد غلافاً بخمسة عشر مليون دولار لدراسة مختلف الجوانب والنهوض بالسياحة الداخلية الصحراوية.

أما السياحة الحموية التي تحتاج إلى استثمارات خاصة بالحمامات المعدنية، والتي بلغ عددها أكثر من مائتي حمام ومنبع مائي طبيعي بحاجة إلى الاستغلال، وبخاصة ما يتوافر فيها من مزايا فيزيائية وكيميائية وعلاجية، حيث ينزل معدل حرارتها تحت سقف 40 درجة مئوية بتدفق قدره 40 لتراً في الثانية، لتصبح قطباً سياحياً متميزاً، خاصة وأنه يحتوي على 44 فندقاً، وتوافد أكثر من 150 ألف سائح يأتون للاستحمام والتداوي بالمياه الساخنة.فبمنح الاهتمام اللازم لتطوير النشاط السياحي الحموي عبر مرافق الاستقبال وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، يمكن جعلها مصدراً لخلق الثروة، وفتح فرص عمل جديدة بالنظر إلى المؤهلات الطبيعية العالمية التي يملكها هذا النوع من السياحة.

3. تــرقية الاستثمار في الجزائر:

قامت الجزائر بوضع حيزّ لنظام قانوني وتنظيمي مستحدث من أجل تشجيع الاستثمارات وترقيته، **وكذلك إنشاء جهاز حكومي المتمثل في وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات وهذا يستوجب إدخال:** (الاستثمار السياحي، 2011)

- الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحي من أجل تقوية القانون الوطني لترقية الاستثمارات.
- شــروط الحصول على العقار السياحي المطهـر.
- تنظيم وإجراءات مبسطة لتسيير بناء التجهيزات السياحية.

إن دور السلطات العمومية يبقى أساسياً في توفير الشروط الملائمة لإعادة بعث الاستثمارات التي مازالت تشكل عاملاً أساسياً في استحداث مناصب الشغل وخلق الثروات، **من بين العمليات التي وضعتها الجزائر في حيز التنفيذ على المدى القريب والمتوسط ما يأتي:**

أ. وضع بصفة عملية وسائل التحكم في العقار السياحي الذي يتم إنشاؤه حديثا من قبل الحكومة وهما الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، بالإضافة إلى المهمات الموكلة لهما فيما يخص التحكم العمومي في العقار السياحي وتسيير الممتلكات، ويوكل لكل منهما السهر على تطبيق قرارات الحكومة فيما يخص السياحة الحموية والمناخية، واحترام الاختيارات والتوجهات الموجودة في النصوص المحددة والمسيرة لاستغلال مناطق التوسع السياحي وهــذا على مستويات:

- الجانب المالي: قياس المساهمة الحقيقية والنهائية للمشاريع المقدمة لتقويم أثارها المالية.

- الجانب الاقتصادي والتجاري: قياس المساهمة الحقيقية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

- الجانب التقني: من أجل ملاءمة أنظمة الإنجازات والتجهيزات، فالتدخل الثلاثي للهندسة السياحية ذات الطبيعة التعاقدية والتجارية يمكن أن تساعد المتعاملين من أجل الحصول على أنظمة ملائمة لتحضير الاستثمار في حد ذاته وحسب الشروط الممكنة لاستغلاله، مع أخذه كإطار مرجعي للامتيازات المتوافرة عن طريق الاستثمارات، وبالارتكاز حول الوكالة الوطنية للترقية، ودعم الاستثمارات من أجل الحصول على امتيازات خاصة توفرها هذه المؤسسة الحكومية.

ب. بصفـة متوازية يتعين تعبئة القروض من أجل تحضير أراضي مناطق التوسع السياحي في إطار مهام، وصلاحيات الدولة في مجال التهيئة الإقليمية من أجل تحضير المواقع المعدة لتشغيل مشاريع الاستثمار الفندقي.

ت. وضع حيز لتنفيذ القرض لإنشاء الفنادق السياحية بنسب منخفضة يكون من شأنه تشجيع المبادرات ويسمح بمؤازرة المتعاملين على المستوى السامي في إنجاز هياكل الاستقبال.

ث. إن دور الجماعات المحلية تبقى هي الأخرى أساسية في ترقية الاستثمارات، وفي هذا السياق يجب على السلطات المحلية أن تعبئ على مستوى ميزانياتها لتجهيز القروض المخصصة لتثمين مواقع المشاريع السياحية ومناطق تواجدها.

ج. إن استحداث مناطق ذات أولوية للتهيئة بالتشاور مع المؤسسات القطاعية الوطنية والمحلية المكلفة بتسيير العقار السياحي، سيكون من طبيعته تعبئة المستثمرين وتوجيههم في اتجاه المشاريع حيث يجب وضع حيز التنفيذ التكامل والتنسيق في تهيئة المناطق السياحية وتجهيزها، الجدير بالذكر أن تطوير المنشآت القاعدية السياحية يتطلب استثمارات ثقيلة، ولا تكون مردوديتها إلا على المدى البعيد، تعد آجال الإنجاز في القطاع طويلة نسبيا، والوصول إلى وتيرة أقوى من أجل بلوغ حدود المردودية الثابتة على مدى فترة طويلة أي خمسة (05) سنوات من أجل الإنجاز وثلاثة (03) سنوات فيما يخص مردودية الاستثمار، يتعين في الأخير اللجوء إلى التشاور بين القطاعات، لاسيما من أجل ترقية إنجاز التجهيزات التي تتماشى مع النشاط السياحي كصيانة المؤسسات الفندقية، إنشاء المساحات الخضراء والحفاظ عليها، وتسيير الشواطئ.

وفي هذا الإطار نجد كذلك كمًا معتبرا من المؤسسات على رأسها الفندقية في الجزائر، والتي عرفت تطورات مهمة، ولعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 يعدّ الإطار الاستراتيجي المحدد للسياسة السياحية المستدامة، ومن خلالها تركيبة المشاريع المتعلقة بالنشاط السياحي، حيث حدد المشاريع ذات الأولوية كما يأتي: (بن يخلف، وبونوة، 2010)

- فنادق السلسلة حيث يقدر عدد الأسرة من كل الأنواع 29 386 سريراً،
- – 20 قرية سياحية متميزة تحاكي الطلب الداخلي والخارجي.
- انطلاق 80 مشروعاً سياحياً في 06 أقطاب سياحية بامتياز.

ولتحقيق هذه المساعي تم وضع عدد من الحوافز نذكر منها:

- إمكانية استفادة المستثمر من عقار سياحي على مستوى مناطق التوسع السياحي.
- استفادة المستثمر من كل الحوافز التي يوفرها قانون الاستثمار في الجزائر.
- إمكانية استفادة المستثمر من حوافز مالية وجبائية واسعة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.
- الاستفادة من الحوافز التي وفرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 خاصة.
- الاستفادة من تخفيض 50 % و 80 % من سعر حق الامتياز على العقار، لإنجاز مشاريع سياحية على مستوى ولايات الهضاب العليا والصحراء.
- تخفيض نسبة 3 % إلى 4.5 % لنسبة الفائدة على القروض البنكية لصالح المستثمرين لمشاريع سياحية، تنجز في ولايات الشمال والجنوب.
- إنشاء جهاز لدعم الاستثمار من خلال صندوق دعم الاستثمار والترقية، ونوعية النشاطات السياحية.
- الإعفاء من رسوم التسجيل على أثر إنشاء شركات تنشط في السياحة، وكذا زيادة رأس المال.

بالإضافة إلى تحفيز أوسع وأهم بالنسبة للمستثمرين؛ يتمثل في تحسين الوجهة السياحية الجزائرية، مما يجعلها فضاء مرنا للاستغلال كما يبينه الجدول أدناه:

الجدول (1)

نصيب الأقطاب السياحية بامتياز من المشاريع في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025

المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية بامتياز		عدد الفنادق والأسرة بالأقطاب السياحية بامتياز		
الأقطاب	عدد المشاريع	الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
شمال شرق	23	شمال شرق	86	5965
شمال وسط	32	شمال وسط	49	9295
شمال غرب	18	شمال غرب	85	10.146
الجنوب الغربي الواحات	04	الجنوب الغربي الواحات	26	2092
الجنوب الغربي توات	02	الجنوب الغربي توات	23	1513
الجنوب الكبير الهقار	01	الجنوب الكبير الطاسيلي	01	150

المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية بامتياز		عدد الفنادق والأسرة بالأقطاب السياحية بامتياز		
–	-	الجنوب الكبير	04	225
المجموع	80	–	274	29386

المصدر: بن يخلف زهرة، بونوة شعيب، جاهزية النسيج المؤسسي لتفعيل أداء السياحة الصحراوية في التنمية

(Arabrenewal.info/ 2010- 06- 11.14.13 http:// www.) بتاريخ 20/ 04/ 2010

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر أولت اهتماماً كبيراً بإنجاز المرافق السياحية الضرورية لتوسيع نشاطها السياحي في الأقطاب السياحية، حيث يتفاوت فيها عدد المشاريع من قطب سياحي إلى آخر، لكن معظم المشاريع تنحصر في المناطق الشمالية الشرقية ووسط البلاد وغربها، لكن الجنوب كما هو ملاحظ من الجدول يعاني من انخفاض في عدد المشاريع رغم ما تحمله هذه المناطق من تراث ثقافي عريق، وبالنسبة إلى المشاريع ولعدد الفنادق، فهو بالمثل حيث ينحصر جلها في الشمال و الشرق والغرب دون الجنوب، وهذا ما يفسر وجهة معظم الأسر إلى المناطق التي تتوافر فيها وسائل الراحة والترفيه والاستجمام والرفاهية التي يبتغونها كلها من وراء السياحة، فعلى غرار هذا صرح وزير السياحة على ضرورة الاعتناء بالسياحة الداخلية في كل مناطق الوطن دون استثناء، من خلال تحسين المقصد السياحي الجزائري لجلب أكبر عدد من السياح، وتحسين الخدمات، ودعم الاستثمار، وتعزيز التكوين إلى جانب دعم المنافسة في السوق الإقليمية، والعالمية، والوطنية.

أما من ناحية عدد المشاريع الاستثمارية في مجال إنجاز المؤسسات الفندقية فبلغت لحد الآن 700 مشروع على المستوى الوطني، إن مسعى قطاع السياحة لدعم الاستثمار السياحي من شأنه تعزيز قدرات الإيواء للرفع من طاقة الاستيعاب التي تقدر حاليا بـــ 93 ألف سرير، و لتدعيم المشاريع الاستثمارية سيتم توفير 83 ألف سرير إضافي، وخلق 73 ألف منصب شغل.

أقامت الجزائر تسهيلات عديدة لترقية الاستثمار، من خلال مرافقة المستثمرين بتقديم تسهيلات تتعلق أساسا بالقروض البنكية، والتخفيضات الضريبية، وتوفير العقار بأسعار معقولة لتحقيق المشاريع السياحية في كل مناطق الوطن، لاسيما الهضاب العليا ومنطقة

الجنوب لزيادة التنمية السياحية، كذلك قامت الجزائر منذ السبعينيات إلى انجاز مختلف المشاريع الفندقية، وما زالت تواصل جهودها لتحقيق مشاريع أخرى في هذا الإطار، حيث خصصت مليار دولار لإعادة تأهيل مؤسسات فندقية عدة تابعة للقطاع العمومي، حيث أنجزت مؤخراً بولاية تلمسان فندق ماريوت الذي يوفر 500 سرير، مشيرا إلى أن الغلاف المالي الذي خصص لتجسيد هذا المشروع يقدر ب 12 مليار دج، اجاز مشروع فندق ماريوت بولاية قسنطينة وفندق شيراتون بولاية عنابة.

4. آفاق الاستثمار السياحي في الجزائر:

تتمثل آفاق الاستثمار السياحي في النقاط الآتية: (منتدى المشاريع والانجازات السياحية الكبرى، 2011)

إقامة المشاريع السياحية الضخمة أصبح هدفا تسعى الدولة لإنجازه في مختلف مناطق الوطن، وتشجيع كل مستثمر سواء أكان داخل البلد أو خارجها، حيث أقامت ثمانية مشاريع سياحية كبيرة بقيمة تزيد عن خمس المليارات دولار، وستشهد الجزائر انطلاقتها في غضون المرحلة القادمة، والأمر يتعلق بمشاريع لمجموعات إماراتية وكويتية على غرار "الإمارات الدولية للاستثمار" و"إعمار" إضافة إلى "جراند"، ويرتقب أن تستهل الخطة بإنشاء قرى سياحية ومرافق ترفيهية وخدمية ذات أبعاد ثقافية وحضارية، كما أشارت الجهات المعنية إلى وجود برنامج سيؤخذ بعين الاعتبار في وقت ليس بالطويل لبناء قرى سياحية، والتركيز على السياحة الصحراوية والساحلية والثقافية للخروج بسياسة سياحية مشتركة ومتوازنة، بوجود 15 مستثمرا جزائريا و15 مستثمرا أجنبيا تقدموا بمشاريع عدة.

بداية الانطلاق ستكون من نصيب مجموعة "الإمارات الدولية للاستثمار ومشروعها السياحي الضخم "دنيا بارك" في منطقة الرياح الكبرى بضواحي الجزائر العاصمة، بعدما ظل المشروع متعثرا منذ استفادة عرابيه من ترخيص رسمي في ربيع العام 2007، ستشهد "دنيا بارك" انطلاقتها الفعلية عند الانتهاء من إعداد الدراسات الفنية والتصميمات الهندسية الخاصة بالمشروع، علما أنّ هذا الأخير استفاد من مخصصات وصلت إلى حدود 5.5 مليون دولار، ويتربع المشروع على مساحة بحدود 6.6 مليون متر مربع، ويتضمن إنجاز مجموعة من المرافق بينها متنزه مركزي، وكوكبة من المشاريع السكنية والتجارية الفاخرة، فضلا عن مراكز تسلية ومساحات خضراء وممرات عصرية

والعديد من المنشآت الأخرى.

إلى جانب مشروع "دنيا بارك"، تعتزم مجموعات "إعمار" الإماراتية و"جراند" الكويتية ومجموعة "سياحة" الجزائرية التونسية الأمريكية، والشركة الجزائرية الإماراتية للترقية العقارية "إيميرال" إلى جانب الشركة السعودية "سيدار"، بدء 7 مشاريع أخرى، سيكون من أبرزها أربعة مشاريع للتطوير العقاري والمجال السياحي ستنجزها "إعمار"، بينها قرية سياحية بضاحية الجزائر الغربية، ومجمع متعدد الاستعمالات، إضافة إلى تطوير الواجهة البحرية لمدينة الجزائر، عن طريق مخطط سمي "جون الجزائر" بقيمة 5.5 مليار دولار، يهتمّ بإعادة تهيئتها وإقامة بنايات عصرية على طراز البنايات التي تزيّن مدينة دبي، حيث يسعى المجمع لإنشاء فنادق راقية وأبراج للأعمال وعمارات سكنية من النوع الممتاز ومحلات تجارية عصرية ومساحات للفسحة والتسلية.

أما المشروع الثاني فيخص إعادة تأهيل المحطة المركزية للسكك الحديدية "الآغا" بوسط العاصمة بما يجعل منها القطب الأهم في المواصلات بالمدينة الأولى في البلاد، مع الإشارة أنّ المحطة المذكورة تستقبل 80 ألف مسافر يوميا، وسيتم إحاطة المحطة أيضا بعدد من المرافق الضخمة بينها فندق فخم للمسافرين وثلاثة أبراج من 9 و 15 و 18 طابقا ومركزا تجارياً ضخماً، بينما يختصّ المشروع الأخير بإنشاء مركب سياحي بشاطئ "العقيد عباس"، فضلا عن مشروع مدينة "الحظيرة المعلوماتية " في سيدي عبد الله الواقعة على بعد 25 كيلومتراً جنوب غرب الجزائر، وتبلغ مساحتها 90 هكتارا، وقدّمت إدارة "إعمار" بشأنه مخططاً كاملاً يشتمل على مراكز تجارية ومناطق سكنية وشقق فاخرة وجامعات، علما إنّ مجمع محمد علي العبار، حصل على تراخيص هذه المشاريع التي تربو مخصصاتها الإجمالية عن العشرين مليار دولار.

واعتمدت الحكومة الجزائرية قبل شهرين مخططاً توجيهياً للتهيئة السياحية يمتد إلى آفاق 2015، وتسعى السلطات من ورائه إلى استقطاب 2.5 مليون سائح، ولتحقيق هذا الهدف، رصدت مخصصات بـــ 2.5- مليار دولار بالنسبة للفترة 2008 – 2015 بما يعادل 350 مليون دولار سنويا، على أن يتأتى من هذا الاستثمار إيرادات تتراوح بين 1.5 ومليارى دولار، فضلا عن توفير نحو أربع مائة ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

الخاتمة:

إن السياحة الداخلية في بلد كالجزائر، والذي هو أغنى بصحرائه وهضابه وسهوله التي تحمل في طياتها أسرارا وثقافات تمهد له لأن يحتل مراتب عالمية في المجال السياحي، بتوفير ما من شأنه النهوض بهذا القطاع السياحي الذي يؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد والدولة على حد سواء، وبالاهتمام بالاستثمار في هذا المجال وتقديم تسهيلات اكبر للمستثمرين من داخل البلاد وخارجها لا تبقى مناطق الجزائر مجهولة ومنعزلة.

من خلال ما تقدم في ثنايا البحث أمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1. اتضح أن السياحة الداخلية تعدّ عاملاً من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطاً يكمل بقية النشاطات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما أنه صناعة متكاملة.

2. إن الجزائر تملك قدرات كبيرة و موارد متنوعة يجب استغلالها.

3. يعدّ الاهتمام بالمنتوج السياحي في الجزائر غير كافٍ.

التوصيات المهمة التي يجب الأخذ بها للوصول إلى نتائج مرضية في هذا الجانب:

1. يبحث الاستثمار في الجانب السياحي في المناطق التي يشتد عليها الطلب، لكن ما نراه اليوم هو إهمال كثير من المناطق الجذابة والرائعة من حيث موقعها وحتى من حيث ثروتها الطبيعية المتمثلة في الآثار القديمة والنادرة، وعليه يجب التخطيط والاهتمام بكيفية توجيه استثمارات بناءة وتهيئة المناطق التي تعدّ منطقة خصبة سياحياً.

2. يجب على الدولة وضع مخطط للتمويل لتفادي نقطتين هما:

- إنجاز مشاريع تتنافى مع المقاييس الدولية.
- تفادي توقف المشاريع بسبب نقص التمويل.

3. يجب التفكير والتخطيط المسبق لكل مشروع، بحيث يكون التخطيط حسب طبيعة المناطق المراد استثمارها، مع مراعات خصوصية هذه المناطق.

4. تصنيف المناطق السياحية الصحراوية حسب نوع السياحة فيها، فالمناطق الغنية بالحمامات المعدنية و الغابات، ليست غنية بالمساحات الواسعة من الرمال، و السلاسل الجبلية، والحيوانات النادرة التي لا تعيش إلا بتلك المناطق.

المصادر والمراجع:

1. الفاعوري أسامة صبحي (2006) ، الإرشاد السياحي ما بين النظرية و التطبيق، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، جامعة الزيتونة الأردن الطبعة الاولى، ص5.
2. العاني رعد مجيد (2008) ، الاستثمار و التسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص16.
3. سنوسي علي، صناعة السياحة في ظل التنمية المستدامة– المفاهيم، التطور، الابعاد– ، الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر الواقع، و الافاق، المركز الجامعي البويرة، ص 7.
4. بلالطـة مبارك (2002) ، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 19.
5. المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، أعمال وكالات السفر و السياحة، المملكة العربية السعودية، ص 13.
6. الاستثمار السياحي: (htt p:// www. djlfa. info/ vb/ showthead. php ?t=50973) بتاريخ 13/ 02/ 2011
7. أبو حمد رضا صاحب، وسماكة وعلي محمود (2009) ، وادي السام بين الواقع الفعلي و الاستثمار المستقبلي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد13، جامعة الكوفة، العراق
8. حسنين جليلة، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص127.
9. مدير ديوان السياحة، تصريح للاذاعة الجزائرية في 27/ 06/ 2012
10. أعتمد في صياغة الافكار المطروحة و الخاصة بالجانب السياحي بالجزائر على المواقع التالية: بتصرف

- صحراء الجزائر، (http:// www. akhbzreyoum. dz.) بتاريخ 28/ 12/ 2009.

- زيارة الصحراء الجزائرية، (http:// wwwawsat. com) بتاريخ 29/ 07/ 2010.

- النهوض بالقطاع السياحي، (http: // www. elwaha. dz. com) بتاريخ 31/ 07/ 2010.

11. الاستثمار السياحي: (htt p:// www. djlfa. info/ vb/ showthead. php ?t=50973) بتاريخ 13/ 02/ 2011

12. بن يخلف زهرة، وبونوة شعيب، جاهزية النسيج المؤسسي لتفعيل أداء السياحة الصحراوية في التنمية

(http:// www. Arabrenewal. info/ 2010- 06- 11. 14. 13.) بتاريخ 20/ 04/ 2010

13. منتدى المشاريع و لإنجازات السياحية الكبرى (http:// www. alfadilaa. com/ vb/ forumdisplay. php?f=54) بتاريخ 22/ 03/ 2011